البعثة العلمانية الفرنسيّة تخشى من خسارة مئات التلامذة وتخطّط لتسريح موظّفين، إن لم يكن أكثر من ذلك

في مقابلة حصرية مع "L'OLJ" ، يمدّ المدير العام للبعثة العلمانية الفرنسية جان كريستوف ديبر، يده إلى أولياء الطلاب ويدعوهم للتضامن والتعبئة من أجل تعليم أولادهم.
OLJ / حضّرته آن ماري الحاج في 3 حزيران 2020.

(الصورة)

الليسيه الفرنسية اللبنانية في فردان – بيروت معرّضة للإقفال إذا تأكّد رحيل عدد من التلامذة.

في خضم الاضطرابات، بما يخصّ قطاع التعليم الخاص بأكمله، بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية الحادة تُضاف إليها أزمة فيروس كورونا المستجدّ، تواجه البعثة العلمانية الفرنسية الآن تحديًا مزدوجًا في لبنان. عجزًا قياسيًا قدره 8,3 مليار ليرة لبنانية لعام 2019-2020 في جميع مؤسساتها الخمس* والعلاقة المعقّدة على مستوى الميزانية مع أولياء أمور التلاميذ، على الرغم من الشفافية الكاملة التي تعرضها البعثة. في الأيام العادية، شهر أيّار 2020 يكون مخصّصاً للتحضير للعام الدراسي القادم، مما يجعل من الممكن تخطيط الميزانيات على أساس عدد الطلاب والمعلّمين، على وجه الخصوص. ولكن بالنظر إلى المعدّل المرتفع للأقساط غير المدفوعة، ما يقارب 80٪ كمثال في الليسيه فردان للقسط الثالث من هذا العام، وإحجام الأهل عن إعادة تسجيل أولادهم أو الإبلاغ عن نيتهم بهذا الإتجاه، فإنّ المؤسسة غير قادرة على تكوين رؤية واضحة للعام الدراسيّ المقبل.

من أصل 8000 طالب، تخشى أن تفقد المئات. في حال رحيل أعداد كبيرة، قد تضطر البعثة إلى فصل المعلمين والموظفين (لبنانيين وفرنسيّين)، أو حتى عدم إعادة فتح مؤسسات معينة، مثل الليسيه فردان.

وعد بالشفافية

في مقابلة حصرية مع L'Orient-Le Jour، المدير العام للبعثة العلمانية الفرنسية جان كريستوف دبير، "يمدّ يده الى أولياء التلاميذ"، مع الإشارة إلى "الجهود" التي بذلتها البعثة، للتذكير فإنّها جمعية لا تبغى الربح، في مواجهة مشاكلها المالية، ويؤكّد التزامه "بإخبارهم الحقيقة دائمًا". قال: "لا نريد أن نندم، ذات يوم، على عدم تقديم الأفضل لأولادكم"، وذلك خلال اجتماع افتراضي بمشاركة مراقب المراجع المالي الإقليمي للبعثة في لبنان، السيد باتريك جوزيف، والمدير العام لوكالة العلاقات العامة A&A Porter Novelli، السيد جو عيّاش. لأنه في هذه الأوقات العصيبة، التي تميزت بالحاجة إلى استخدام تقنيات التعلم الرقمي الجديدة، "لم يتبقّ سوى التعليم".

كل ذلك بدأ في آب 2017، مع اعتماد القانون 46، الذي منح المعلمين في القطاع الخاص، مثل موظفي الخدمة المدنيّة، زيادات كبيرة في الرواتب وست تراتبيات استثنائية. في حين أن الغالبية العظمى من المؤسسات التعليمية الخاصة طبقت القانون جزئياً، إلا أنّ "المؤسسات الخمس التابعة للبعثة العلمانية الفرنسية طبّقته بالكامل". تبِع ذلك مواجهة مع لجان أولياء أمور الطلاب الذين احتجّوا على ارتفاع رسوم المدرسة، إلى حد رفض التوقيع على ميزانيات المدرسة وحتى اتخاذ إجراءات قانونية ضد المدارس. وأوضح دبير: "ثم أظهرنا الشفافية المطلقة حين قدّمنا لأولياء أمور التلاميذ ميزانيات مدارسنا، والتي يتم تدقيقها من قبل شركات المراجعة الدولية". ولكن مع تضرّر أولياء أمور الطلاب بشدة جرّاء الأزمة الاقتصادية، فإن الثقة بيننا تتأخّر في التعافي. إجمالاً في الأمور التربوية، على الرغم من التعليم عن بعد الذي لا يزال غير كامل، "تظل هذه الثقة جزئية عندما يتعلق الأمر بميزانيات المدرسة"، ويتّهم الأهالي المؤسسة "بامتلاك ثروات خفيّة". ويصرّ المدير العام للبعثة على أنّ "البعثة العلمانية الفرنسية متنبّهة ومتعاطفة مع ما يعيشه اللبنانيون في ما يتعلّق بالوضع الاقتصادي". "نحن نتشارك بصدق قلقهم وهمّهم المرتبط بمستقبلهم الغامض والخوف من فقدان مدخولهم. وبذلك تتحمل المؤسسة تكاليف مشروع القانون 46 وأعلنت قرارها "بتجميد الأقساط الدراسية لمدة ثلاث سنوات."

"إذا كان علي أن أعتذر، سأفعل ذلك"

إنّ الاحتواء الذي تفرضه الأزمة الصحية يزيد الوضع تعقيداً. إذا "استمرّ أعضاء هيئة التدريس والموظفين في تلقي رواتبهم بالكامل"، فسيطالب أولياء أمور الطلاب بدورهم بتخفيض رسوم المدرسة في القسط الثالث، نظرًا لانخفاض تكاليف التشغيل منذ منتصف شهر آذار. ولكن مع وجود عجز قياسيّ في العام الحالي و"عجز تراكمي على مدى ثلاث سنوات بقيمة 24 مليار ليرة لبنانية"، لا يجوز توجيه هذا السؤال للمؤسسة بما أنّها "قدّمت مؤخراً ميزانيتها المعدّلة لوزارة التربية والتعليم وتنتظر ردًّا رسميًّا". وتقدّر كذلك أن انهيار الليرة اللبنانية أدى إلى انخفاض الرسوم الدراسية والأجور بنسبة 50٪ بالقيمة المطلقة. ومن هنا

جاء النداء الأخير الذي أطلقه مدير مدرسة الليسية الفرنسية اللبنانية في بيروت، السيّد بريس ليتيي، للعائلات لدفع رسوم المدرسة في القسط الثالث. نداء فسّره البعض على أنّه "تهديد". ومع ذلك، تعتبر هذه المدرسة بالتحديد هي الأفضل من حيث تسديد الرسوم الدراسيّة. على ذلك أجاب جان كريستوف ديبر: "إذا كان عليّ أن أعتذر، سأفعل ذلك"، معترفاً، مع ذلك، بـ "قلق المدراء" في مواجهة هذا الوضع غير المسبوق. وفسّر "لأنه ليس تهديدًا، بل دعوة لإعادة بناء الشراكة بين المدرسة وأولياء الأمور والمعلمين". وإذا كان الوضع معقّدًا، تقول البعثة العلمانية الفرنسية أنها "مستعدة لتقسيط الرسوم الدراسية للقسط الثالث للعائلات التي تطلبها"، مع العلم أنّ 98٪ من طلبات التقسيط تمّ قبولها حتى الآن. لكن الأهالي لا يزالون بحاجة للتعبير عن نواياهم، "ولم يعط الكثير منهم حتى الآن أي علامة إستجابة".

دفع القسط الثالث هو واجب

يجب التشديد أيضًا على أنّ الدولة الفرنسية تناضل بشدة ضد إغلاق المؤسسات التي توفّر التعليم الفرنسي في جميع أنحاء العالم، الذي تأثّر بشدّة جرّاء أزمة Covid-19. وفي هذا السياق ، فإن "وزراء الشؤون الخارجية، جان إيف لودريان ، وزير العمل والحسابات العامة، جيرالد دارمانين، ووزير الدولة لدى وزارة الشؤون الخارجية، جان بابتيست ليموين، أعلنوا عن إعادة تقييم سقف المنح الدراسية المعطاة للمواطنين الفرنسيين في الخارج، بما يصل إلى 50 مليون يورو وسلفة (مستحقة) بقيمة 100 مليون يورو لمساعدة شبكة وكالة التعليم الفرنسي في الخارج (AEFE) ". إجراء من شأنه أن يفيد مدارس اللغة الفرنسية الخاصة في لبنان، خاصة وأنّ شبكة AEFE في لبنان هي الأكبر في العالم مع وجود أكثر من 60.000 طالب.

بحلول 20 حزيران، يجب على البعثة العلمانية الفرنسية أن تقرّر. "نخشى فقدان عدة مئات من الطلاب. لن يكون أمامنا خيار سوى فصل المعلمين والموظفين، اللبنانيين والفرنسيين،" تأسّف جان كريستوف ديبر. وقال "يجب أن يتمّ ابلاغ المعلّمين بتجديد عقودهم أو عدمه قبل الموعد النهائي في الخامس من تمّوز، وفقاً للقانون اللبناني". ومن هنا نداءه لأولياء التلاميذ "للعمل معنا" لتعليم الأولاد. وقال "من المرجّح أن يمنحنا دفع القسط الثالث (أو الالتزام بذلك على الأقلّ) فكرة عن عدد الطلاب المسجّلين للعام المقبل وعدد المعلمين الذي نحتاجه". وأضاف "أنا متأكّد من أن جميع الشركاء سيعملون الصواب"، وإنّه لا يخفي "حيرته" لأن البعثة العلمانية الفرنسية التزمت بجميع وعودها. "لكن الأهالي ما زالوا لا يصدقوننا. فقط لجنة الآباء من تلاميذ المدرسة الفرنسية - اللبنانية لامرتين في طرابلس اقتنعت ووقّعت على ميزانية المدرسة لعام 2019-2020، وهو شيء مؤسف. ومع ذلك، فقد استنفذنا كل قدراتنا لإقناعهم أنّنا نمتثل لحقوق الأفراد وقوانين هذا البلد."

* الليسيه في بيروت، الليسيه الفرنسية اللبنانية لامرتين في طرابلس، الليسيه الفرنسية اللبنانية نهر ابراهيم و الليسيه الفرنسية اللبنانية حبّوش – النبطية.